الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٤
المعقودة يوم الخميس
٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

الرئيس : السيد الشعالي (الإمارات العربية المتحدة)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الأعمال : المخدرات (تابع)

البند ٩٧ من جدول الأعمال : تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، والمسائل المتصلة باللاجئين والمشردين ، والمسائل الانسانية

../..

Distr. GENERAL
A/C.3/46/SR.34
14 January 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-57182 ٠٠٥٠ش(٩٢)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

البند ٩٦ من جدول الاعمال : المخدرات (تابع) (A/46/3) ، (الفصل السادس ، الباب هاء) A/46/222 ، 264 ، 336 ، 338 ، 480 ، 511 ، A/C.5/46/23)

١ - الانسة ليسيديني (أوروغواي) : قالت إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات وما له من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية قد تعاظم في السنوات الاخيرة بشكل ينذر بالخطر ، لكن المجتمع الدولي قد حسن كثيرا استجابته في الوقت نفسه . وبعد سنوات من تبادل الاتهامات ، قبلت البلدان المنتجة للمخدرات والمستهلكة لها أخيرا مبدأ المشاركة في المسؤولية . وقد يسر قبول هذا التعاون الدولي ، وينبغي أن يستمر ليكون أساسا يقوم عليه العمل . ومن المشجع أيضا أن ملاحظة التقدم المحرز في مجال تنظيم القواعد الدولية ، عن طريق وضع صكوك ، مثل اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ ، والإعلان السياسي للدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة ، ومؤخرا ، إنشاء برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات . وذكرت أن بلدها قد اتخذ اجراءات للمصادقة على اتفاقية عام ١٩٨٨ ، وقد شارك أيضا في العديد من البرامج الاقليمية ودون الاقليمية .

٢ - وأضافت قائلة إنه يجب التسليم بأن الاقتصاد هو من الاسباب الكامنة وراء الانتاج غير المشروع للمخدرات . ويجب تهيئة الظروف اللازمة لجعل المحاصيل الاخرى تدر الربح على المزارعين . بيد أن كثيرا من العوامل الاقتصادية ذات الشأن ، هي عوامل خارجية بالنسبة للدول المنتجة . ويجب أيضا استكشاف عوامل الخطر الاجتماعي في سبيل عكس الاتجاهات نحو سلوك مدمر للذات ، ولا سيما فيما بين الشبان . فلا يمكن للقمع ولا للعلاج وحدهما أن ينجحا في معالجة المشكلة ككل .

٣ - وأخيرا قالت إن اوروغواي ليست بلدا منتجا للمخدرات ، ولكن الاستهلاك والاتجار بها يتزايدان ، ولا سيما في صفوف الشباب . وقد كان هناك من الدلائل ما يشير إلى أن تجار المخدرات يغيرون طرق مرور عملياتهم بحيث تمر في أراضي أوروغواي ، لانه تم القضاء على طرقهم التقليدية . ولمواجهة ذلك ، أنشأت حكومتها مجلسا وطنيا لمنع اساءة استعمال المخدرات ومكافحتها ، وبدأت في حملة تثقيفية شاملة ، تستهدف طلاب المرحلة الثانوية بشكل رئيسي . وعلاوة على ذلك ، تتخذ الحكومة خطوات لمنع نظامها المصرفي من أن يستخدم لتمويه مصادر الاموال .

٤ - الآنسة مبيلا نفومبا (الكاميرون) : قالت إن بلدها ، الذي يقع في منطقة جديدة لعبور تجارة المخدرات غير المشروعة ، اخذ يعاني عواقب وخيمة لظاهرة المخدرات . وكان من جراء إساءة استعمال المخدرات في صفوف الشباب وارتفاع معدلات البطالة بسبب الكساد الاقتصادي العالمي أن زادت الجرائم في الكاميرون . وفي نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، استضافت حكومتها مؤتمرا اقليميا معنيا بالعقاقير غير المشروعة . وركز المؤتمر على الحد من أنشطة المخدرات غير المشروعة ، عن طريق زيادة إحكام مراقبة الحدود ، وزيادة الوعي الوطني بمخاطر إساءة استعمال المخدرات ، وتدريب المزيد من الموظفين المسؤولين عن انفاذ القوانين ، وتعزيز التعاون على الصعيدين الاقليمي والدولي .

٥ - وأضافت قائلة إن لدى الكاميرون وجاراتها من بلدان افريقيا الوسطى لجانا مشتركة لتأمين إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك . وذكرت أن بلدها يأمل في توسيع نطاق عمل تلك اللجان ، بحيث يشمل التعاون في مجال التحري عن تهريب المخدرات والحد منه وسّن تشريع اقليمي يتعلق بعلاج مدمني المخدرات وتأهيلهم . وصدقت الكاميرون مؤخرا على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ ، وهي تؤيد احكامها كل التأييد . ويرى وفدها ، نظرا إلى اتساع نطاق الاتفاقية وغيرها من الصكوك القانونية في هذا المجال ، أن الجهود ينبغي أن تنصب على التنفيذ الكامل للاتفاقات القائمة في مجال مكافحة المخدرات ، ولا سيما اتفاقية عام ١٩٨٨ ، بدلا من وضع اتفاقات جديدة .

٦ - وذكرت أن عددا من الوفود قد طرح أسئلة وجيهة تتصل بالتنفيذ المناسب للبرامج والتمويل الوافي والموظفين ، وذلك لدى مناقشة تقرير الامين العام عن التدابير المتخذة لتعزيز كفاءة هيكل الامم المتحدة المخصص لمراقبة اساءة استعمال المخدرات (A/46/480) . ويرى وفدها أن هذه المسائل يجب أن ينظر فيها في اللجنة الخامسة . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن يقوم تعيين الموظفين لبرنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي العادل . وبالنظر إلى اعادة توزيع الموارد لمواجهة الاحتياجات الاضافية من الموظفين ، قالت إن وفدها يشير إلى انه ليس بإمكان الجمعية العامة أن تقيّم هذه الاحتياجات إلا بعد التنفيذ والتقييم الاوليين لانشطة البرنامج التنفيذية . وأخيرا ، أكدت الحاجة إلى زيادة التعاون التقني لمساعدة البلدان النامية في وضع وتنفيذ برامج الحد من الطلب على المخدرات بوصفه أولوية رئيسية من أولويات البرنامج . وهذا النهج ، بالاقتران مع تشجيع الصادرات الزراعية من البلدان النامية ، سيساعد في القضاء على كرتيلات المخدرات .

٧ - السيدة بروغمان (منظمة الصحة العالمية) : قالت إن اساءة استعمال المخدرات هي مشكلة من مشاكل الصحة العامة الخطيرة في هذا القرن ، وهي تُلحق الضرر ، بشكل متزايد ، بقطاعات أكبر من المجتمعات في كثير من البلدان ، في جميع أنحاء العالم . وقالت إن منظمتها تركز ، في برنامجها المتعلق بإساءة استعمال هذه المواد ، على تعزيز أساليب حياة مجردة من إساءة استعمال هذه المواد ، والاستعمال المراقب للمؤثرات النفسية القانونية للعناية الطبية وعلاج وتأهيل من يسيئون استعمال المخدرات ، وتقديم الدعم إلى البرامج الوطنية ، والبحث والتنمية للعثور على حلول للمشاكل المتعلقة بالمخدرات . وتتوخى منظمتها تشجيع الاستخدام المأمون الرشيد للأدوية ذات التأثير النفسي المشروعة ، بتقديم معلومات ذات صلة بشأن ممارسات الوصفات الطبية ، وستواصل تقييم الجدوى العلاجية لهذه المواد فضلا عن خطورة ما ينجم عنها من مشاكل الصحة العامة ومشاكل اجتماعية .

٨ - وأضافت قائلة إن منظمة الصحة العالمية قد درست ، ابتداء من عام ١٩٩٠ ، ما يزيد عن ٤٠٠ مادة ، سعيا منها إلى الاستجابة السريعة لتغير أنماط إساءة استعمال المخدرات وتسويق عقاقير جديدة ذات تأثير نفسي ، وقدمت توصيات لاستكمال قائمة المواد الممنوعة ، التي صنفتها لجنة المخدرات .

٩ - وأشارت إلى أن منظمة الصحة العالمية تشجع القيام بمجهود عالمي للحد من الطلب على المخدرات غير المشروعة ، وذلك بتشجيع الخطط الوطنية لتخفيض الطلب على المخدرات والاضطلاع ببعثات مشتركة مع برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات ، ويجري حاليا جمع بيانات عن التأثير الصحي لإساءة استعمال المخدرات غير المشروعة والمشروعة على السواء عن طريق نظام تقييم حلقات اتجاهات اساءة استعمال المخدرات . (أطلس) .

١٠ - وقالت أيضا إن منظمة الصحة العالمية وضعت ، في مجال علاج مدمني المخدرات وتأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع ، نظاما لمساعدة سلطات الصحة على تقييم نوعية العناية في علاج إساءة استعمال المخدرات وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين .

١١ - ومضت قائلة إن إساءة استعمال المخدرات عن طريق الحَقن تؤدي دورا رئيسيا في مجال انتشار عدوى فيروس نقص المناعة البشرية . وتتعاون المنظمة ، عن طريق برنامجها العالمي المتعلق بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لاستنباط طرق تخفيض إساءة استعمال المخدرات بغية الحد من انتشار جائحة الإيدز . وهي تتعاون أيضا مع

(السيدة بروغمان)

هيئات مكافحة المخدرات والوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ، في وضع برامج ابتكارية للوصول إلى أطفال الشوارع ، وتضع برامج نموذجية لمنع اساءة استعمال المشروبات الكحولية والمخدرات وتعزيز الصلات مع المنظمات غير الحكومية .

١٢ - واختتمت كلمتها قائلة إن التجارة العالمية بالمواد المشروعة وغير المشروعة على السواء ، التي يمكن إساءة استعمالها ، قد أفضت إلى تفاقم مشكلة المخدرات في كثير من أفقر بلدان العالم . ويجب على جميع الشركاء التجاريين أن يناقشوا بجدية تجارة المخدرات غير المشروعة ، والمعاملات المشروعة المتعلقة بالمخدرات والمسائل الصحية . وتتوخى منظمة الصحة العالمية بشكل خاص زيادة وعي البلدان المنتجة للمخدرات بالآثار الضارة لإساءة استعمال هذه المواد ضمن حدودها .

١٣ - السيد الحوسني (الامارات العربية المتحدة) : قال إن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها هما مشكلة أساسية يجب على كل الدول بلا استثناء أن تتصدى لها لانها تعرض الافراد والاسر في جميع المجتمعات لاخطر الاضرار . ولذلك يتعين على جميع الدول أن تدعم جهود الامم المتحدة وينبغي أن تنضم إلى الصكوك الدولية ذات الصلة .

١٤ - وأضاف قائلا إن بلده قام بالتصديق على اتفاقية عام ١٩٦١ الوحيدة المتعلقة بالمخدرات ، بالصيغة المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٢ ، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ ، كما انضمت إلى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ ، ووضعت أيضا قانونا لمكافحة المواد المخدرة وما في حكمها بهدف القضاء على مصادر مشكلة المخدرات وعلاج المدمنين . أما فيما يتعلق بجرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، فإن القانون يفرض عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد أو السجن الذي لا تقل مدته عن ١٠ سنوات . ولا يؤذن إلا لوزارة الصحة بالتعاون مع وزارة الداخلية باستيراد العقاقير وتوزيعها . وهذا يمنع تحويل المخدرات من استعمالها المشروع إلى التجارة غير المشروعة . وقد وضعت بلدان مجلس التعاون الخليجي استراتيجية شاملة لمكافحة المخدرات ، كما وضعت برنامجا تثقيفيا لهذا الغرض ، لزيادة الوعي بأخطار الإدمان على المخدرات .

١٥ - وأشار إلى أن البلدان النامية بذلت جهودا مضنية لمكافحة سرطان الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، ولكن الامر يتطلب أن تبذل الدول المستهلكة لها جهودا مماثلة

(السيد الحوسني ، الامارات العربية المتحدة)

للحد من الطلب عليها . ويقع العبء الاكبر من المسؤولية على عاتق البلدان المتقدمة النمو ، باعتبارها الدول المستهلكة الرئيسية ولديها الموارد اللازمة للحد من تجارة المخدرات غير المشروعة . ويجب مساعدة البلدان المنتجة للمخدرات لإيقاف الانتاج واستبدال هذه المحاصيل بمحاصيل قابلة للتسويق . ويتعين على المجتمع الدولي منعا لحدوث انهيارها الاقتصادي ، تقديم المساعدات التقنية والاقتصادية والمالية بتشجيع التنمية اللازمة في البلدان المنتجة ولمكافحة الاتجار في بلدان العبور . ويجب العمل على ايجاد حل شامل لمشاكل الفقر والتخلف ، وفي سبيل ذلك يجب على البلدان الصناعية اتخاذ اجراءات فعالة .

١٦ - وأخيرا قال إن وفد بلده يرى أنه في الامكان حل مشكلة المخدرات ، وذلك بتخصيص المزيد من الموارد المالية لخطط ومشاريع مكافحة المخدرات غير المشروعة ، وأن تقوم الامم المتحدة ، بوصفها المركز الرئيسي للتنسيق ، بتدريب خبراء ونشر الوعي واقامة الهياكل الادارية والقانونية اللازمة .

١٧ - السيد جياكوملي (المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات) : قال إن من المجزي ملاحظة ما أعرب عنه جميع المتكلمين من التزام بمكافحة جميع جوانب استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . والاقتراحات والملاحظات القيمة الكثيرة التي أبدتها الوفود ستُراعى في عمل البرنامج في المستقبل . ولقد كان من المجزي سماع أنباء التدابير التي اتخذها عدد من البلدان من أجل التصديق على الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة المخدرات ، ولا سيما اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ . ولا يمكن تحقيق تقدم ذي شأن إلا عن طريق تطبيق الجميع لتلك الاتفاقية . وفي هذا الصدد ، ركز من جديد على استعداد برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات وقدرته على مساعدة جميع البلدان ، بناء على طلبها ، بشأن اسداء مشورة الخبراء . وذكر أن هيكل البرنامج ليس متحجرا ، لا يقبل التغيير . وسيجري تقييم أدائه في المستقبل القريب لتحديد ما إذا كان يُحسن العمل على النحو المتوقع . وسيكون معيار التقييم ما إذا كان البرنامج يستطيع أن يؤدي على نحو أفضل الخدمات المكلف بالاضطلاع بها بموجب ولايته .

(السيد جياكوملللي)

١٨ - وأضاف قائلا إن مراقبة السلائف والمواد الكيميائية الاساسية المستخدمة في تصنيع المخدرات غير المشروعة هي من أهم ملامح اتفاقية عام ١٩٨٨ ، وهذه الاتفاقية تنص على وجه التحديد على أن توصي الامم المتحدة ، ولا سيما الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، لجنة المخدرات بأن تُخضع للمراقبة المواد التي لم تخضع لها بعد ، ومع ذلك يجري الاتجار بها ، وستعقد هذه الهيئة دورة استثنائية في أوائل عام ١٩٩٣ للنظر في عدد من هذه المواد ، لتقديم توصية بشأنها إلى اللجنة . وفي البرنامج وحدة خاصة تعمل متفرغة في هذا المجال . وبالاضافة إلى ذلك ، تقدم شعبة الخدمات التقنية أيضا المساعدة في مجال تحليل السلائف والمواد الكيميائية الاساسية . وهكذا ، نرى أن البرنامج يضطلع بولايته على نحو كامل في هذا المجال .

١٩ - ومضى يقول إن ولاية برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات تقوم ، في مجال مكافحة تمويه مصادر الاموال ، على أساس برنامج العمل العالمي . ولدى شعبة الخدمات التقنية محلل مالي سيشجع تبادل المعلومات بين الحكومات ووكالات التنظيم أو التحري بصدد تدفق الاموال التي تدرها المخدرات غير المشروعة وإنشاء محفوظات للقوانين والانظمة المتعلقة بتمويه مصادر الاموال والإبلاغ عن العملات وسرية المصارف وعمليات المصادرة . وسيُنظر بشكل ايجابي في الطلبات المقدمة للحصول على تعاون تقني لمكافحة عمليات تمويه مصادر الاموال . وإذا كانت الجمعية العامة تود أن يضطلع برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات بمزيد من العمل في هذا المجال ، فقد تود النظر في توسيع نطاق ولايته .

٢٠ - وأشار إلى أن بعض البلدان أعربت عن رأيها القائل بانه ينبغي أن يتاح للبرنامج ما يحرَّز من إيرادات الاتجار بالمخدرات . وبموجب اتفاقية عام ١٩٨٨ ، يجوز لأحد أطرافها أن يولي اعتبارا خاصا لعقد اتفاقات بشأن تقديم الايرادات والممتلكات المحرَّزة إلى الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها . ولذلك كان أمر النظر في هذه الامكانية يعود إلى الدول الاعضاء . أما البرنامج من جهته ، فيسره أن يقبل هذه التبرعات ، التي يمكن أن تساعد بشكل ملموس في أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها .

(السيد جياكوملي)

٣١ - وأخيرا قال إن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تناولت مسألة العرض والطلب على المواد الأفيونية المخدّرة ، المستعملة لأغراض مشروعة . وستتلقى هذه الهيئة من البرنامج ، ولا سيما شعبة الخدمات التقنية ، المساعدة التي تحتاج إليها ، إذا ما تبين أن ذلك ضروري . ويبدو أن هنالك شيئا من سوء التفاهم فيما يتصل بدور البرنامج بشأن أجهزة تقرير السياسة . وستقع على عاتق وحدة تخطيط السياسات والتقييم مهمة وضع الخطط ، بإشرافه للبرنامج نفسه . وبطبيعة الحال ، سيجري تقديم هذه الخطط ، بمجرد صياغتها ، عن طريق لجنة المخدرات ، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة . واختتم كلمته قائلا إن مناقشة هذا البند قد دلت على ما توليه الدول الأعضاء من أولوية عليا للمشاكل المتصلة بالمخدرات ، وزيادة الوعي بضرورة اعتماد نهج عالمي .

٣٢ - السيد جعفري (الجمهورية العربية السورية) : تحدث ممارسا حق الرد ، فقال إن لا شك في أن أكثرية أعضاء اللجنة قد استمعوا بدهشة إلى البيان الذي أدلى به ممثل اسرائيل ، في الجلسة ٣٣ للجنة ، وشعروا بالأسف لما يشكله كلامه من استفزاز لا مبرر له وللتلفيق اللامسؤول بين مشكلة المخدرات غير المشروعة ، التي تعاني منها البشرية جمعاء ، وغيرها من القضايا السياسية المحض ، التي لا علاقة لها بالمسألة قيد المناقشة . وفي حين أن سائر الخطباء ركّزوا على أهمية التصدي لمسألة مؤلمة بطريقة جدية ، خرج ممثل اسرائيل على مناسبة المقام التي يحاول الآخرون التقيد بها في عمل اللجنة ، لاطلاق استفزاز جديد يستهدف تشويه السمعة الدولية لسوريا بوصفها شريكا مفاوضا رئيسيا يحاول إحلال السلام ، واجهاض الفرصة النادرة المتاحة حاليا للتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط .

٣٣ - وأضاف أن بإمكان الجميع أن يتذكروا كيف بدأ هذا الاستفزاز عشية مؤتمر السلم في مدريد ، عندما قام الاسرائيليون باحتلال منازل السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة ، وكيف استمر هذا الاستفزاز خلال مؤتمر مدريد ، عندما أقام الاسرائيليون مستوطنة جديدة في منطقة الجولان السورية المحتلة ، وأعلنوا تصميمهم على مضاعفة عدد المستوطنين في الأراضي السورية المحتلة في غضون عام واحد . فهل يمكن بعد هذا أن نأمل في أن تكون كلمة ممثل اسرائيل نهاية المطاف في مرض التطرف ، الذي يواجَه بشجب العالم المتحضر المسالم ، الذي يرجو الجميع ، في أيامنا هذه ، تهيئته ؟

(السيد جعفري ، الجمهورية العربية السورية)

٢٤ - ومضى يقول إنه كان هناك اتفاق في الآراء فيما بين الخطباء ، على أن مشكلة المخدرات غير المشروعة هي مشكلة عالمية النطاق وانها لا تقف عند حدود دولة ما ، لان شبكات المافيا الدولية قائمة في كثير من انحاء العالم . وقد كانت سوريا ولاتزال تسعى دائما إلى تعزيز وتوحيد الجهود الدولية المبذولة لمكافحة هذه المشكلة ، وهي تعمل بالتنسيق مع الوكالات الدولية المختصة وتتبادل المعلومات معها . أما مع البلدان العربية الاخرى ، فقد شاركت بنشاط في إعداد قانون عربي قومي ، نموذجي موحد ، بشأن المخدرات ووضع استراتيجية مشتركة بين البلدان العربية لمكافحة استخدام المخدرات غير المشروع ، وكلاهما اعتمده مؤتمر وزراء الداخلية العرب الذي عقد عام ١٩٨٦ . وهي تُجري ، منذ أمد مديد ، مناقشات بصدد مشكلة المخدرات مع الانتربول ، ونقتصر على أن نذكر منها ، على سبيل المثال ، الاجتماع الذي عُقد في دمشق ، يوم ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ وشاركت فيه مكاتب مكافحة المخدرات وضباط الارتباط الدوليون المقيمون في قبرص وممثل الانتربول ، ذلك الاجتماع الذي أثنى فيه المشاركون على قضاء السلطات السورية على توريدات كانت تشحن مرورا بسوريا . وهناك أيضا تقارير أرسلتها دمشق إلى الامم المتحدة والانتربول ، في مجال الكشف والتحري وتبادل المعلومات والخبراء . وقد استرعى الخبراء الانظار إلى أهمية تلك المعلومات في تمكين السلطات ، في بلدان اخرى ، من مصادرة كميات ضخمة من الحشيش وغيره من المواد المخدرة .

٢٥ - وقال أيضا إن أعضاء اللجنة ينبغي أن يتذكروا ، من جهة ثانية ، الاستنتاجات المذهلة التي توصل إليها المحققون الدوليون على إثر القضاء على حلقات المخدرات في بعض بلدان أمريكا اللاتينية ، عندما عرف الجميع أن الخبراء الاستشاريين لزعماء عصابة مدلين كانوا ضباطا اسرائيليين يعملون باسم مخابرات الموساد الاسرائيلية . وهؤلاء الضباط أنفسهم هم الذين دربوا كتائب الموت العاملة في مافيا المخدرات في كولومبيا التي اغتالت ، في آب/اغسطس ١٩٨٨ ، أحد المرشحين الرئيسيين لرئاسة جمهورية ذلك البلد .

٢٦ - وتابع يقول إن اسرائيل تطرح ، بخبث ، موضوع التعاون مع العرب في مجال مكافحة المخدرات وفي غير ذلك من المجالات ، مع تجاهلها ضرورة تحقيق السلم أولا وإعادة الاراضي العربية . وفي التطبيق العملي ، تريد اسرائيل التعاون مع العرب في

(السيد جعفري ، الجمهورية العربيـــــة السوريـــــة)

جميع القضايا ، باستثناء مسألة سلم عادل وشامل ، يقوم على أساس مبدأ "إعـــاد لقاء السلم" . ولكن ، عندما نادت سوريا بالشرعية الدولية وباتخاذ قرارات بشو الآراء بصدد اقرار السلم ، تحوّل بلدنا ، في نظر اسرائيل ، إلى مهرّب للمخـــ ومصدر للارهاب وإلى بلد مناهض للسامية . وليس من غير المحتمل أن يـ الاسرائيليون ، ذات يوم ، إلى إزالتها من وجه الأرض ، لأنها تصر على إعادة حقو السليبة وأراضيها المحتلة المغتصبة . ومنذ أن ظهر إلى حيّز الوجود آلية لتحـ سلم عادل وشامل دائم في الشرق الأوسط برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيا أصيبت اسرائيل "بعمى الألوان إزاء الخرائط" وازداد نفور ممثلها زيادة خطيرة الشريك السوري المفاوض سعيا إلى سلم عادل وشامل . إن البيان الذي أدلى به صـ اسرائيل كان بيانا يتسم بالتطرف والاستفزاز السياسيين ولم يكن له أية علاقة تر بمكافحة المخدرات .

٣٧ - السيد بيطار (لبنان) : قال ممارسا حق الرد ، إن الوفد الاسرائيلي مستمـ ممارسته القائمة على التهجم المنتظم على لبنان في اللجنة الثالثة ، ومن المعـ جدا أن اسرائيل قد قامت خلال حرب الـ ١٦ عاما في لبنان بدور رئيسي في زعزعة اسـ الحكومة وتقويض كل محاولة ترمي إلى الوفاق الوطني . وفي أيام فوضى الحرب ، ا زراعة الحشيشة في بعض أنحاء لبنان . على أن لبنان منذ إعادة حكم القانون ، قصارى جهده لمكافحة إنتاج المخدرات والمتاجرة بها . وقد أحرز تقدما ملحوظا مدى العام الماضي ، مع أن السلطات الاسرائيلية كانت تتغاضى عن تهريب المخدرات جنوب لبنان باتجاه اسرائيل . وأخيرا قال إن حكومته ستواصل كفاحها لجعل لبـ مجتمعا خاليا من المخدرات محررا منها .

٣٨ - السيد مونتانيو (المكسيك) : تكلم ممارسا حق الرد ، فقال إنه يوافق الموافقة على رأي المدير التنفيذي بصدد هيكلية الأمم المتحدة الجديدة لمكا المخدرات ، وأن الجهود المبذولة لإنشاء تلك الهيكلية جديرة بالثناء . وقد أكد الخبراء ، في تقريره المقدم إلى الأمين العام (A/45/652/Add.1) ، إيمانه بج تعزيز فعالية أنشطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات بدون زيادة المـــ المخصصة لذلك . وإذا أتاحت جميع البلدان للبرنامج الجديد ما يكفي من الـ والدعم ، فلا شك في أنه سيثبت نجاحه . وطلب إلى المدير التنفيذي أن يعمل على بيانه الختامي بوصفه وثيقة عمل من وثائق اللجنة الثالثة .

البند ٩٧ من جدول الاعمال : تقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، والمسائل المتصلة باللاجئين والمشردين ، والمسائل الإنسانية (A/46/3 ، الفصل السابع ، الباب حاء و Add.1 ، A/46/12 و Add.1 ، A/46/134 و Corr.1 ، A/46/139 ، A/46/323-S/22836 ، A/46/344 ، 371 ، 428 ، 429 ، 430 ، 431 ، 432 ، 433 ، 434 ، 435 ، 471 ، A/46/501/Rev.1 ، A/46/568 ، و 612)

٢٩ - السيدة أوغاتا (مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين) : قالت إن المهمتين الرئيسيتين لمفوضيتها ، بموجب الولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة ، هما توفير الحماية الدولية للاجئين والسعي إلى إيجاد حلول دائمة لمشكلتهم . ونجاح هاتين المهمتين يتوقف على الإقرار الكامل بكون المفوض السامي هو المتحدث الرسمي ، في مجال اهتمام المجتمع الدولي العالمي غير السياسي والإنساني باللاجئين .

٣٠ - وأضافت أن أنشطة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين قد انتشرت في جميع أنحاء العالم . وأكثرية السكان الحاليين من اللاجئين في العالم ، البالغ عددهم ١٧ مليون نسمة ، هم في الجنوب ، حيث يستضيفهم عدد من البلدان الفقيرة بسخاء . وبالإضافة إلى ذلك ، تطورت أوروبا الشرقية من مصدر للاجئين إلى ملجأ يلوذون إليه . وكان انضمام تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا مؤخرا إلى اتفاقية الامم المتحدة المتعلقة بحالة اللاجئين شاهدا على اشتراك بلدان هذه المنطقة في أعمال مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . وهذه التطورات ، إلى جانب ازدياد المشاركة في أعمال مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين من قِبَل جميع الدول الاعضاء ، بما يتلازم مع نهاية الحرب الباردة ، إنما تهيئ أفضل الآمال المتوقعة إلى اليوم لإيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين . على أن التغيرات العالمية تمثل أيضا تحديات جديدة ، وذلك لعودة التوترات الإثنية والقومية إلى الظهور .

٣١ - وبيّنت أن ما تثيره حالة العالم الراهنة من أخطار وآمال يستدعي وضع استراتيجية تقوم على ثلاث نقاط ، تركّز على الوقاية والاستجابة العاجلة والحلول الدائمة . فينبغي اتقاء حصول حركات اللجوء بالقضاء على العوامل التي يمكن أن تولدها أو بتخفيف هذه العوامل . وتشخيص هذه العوامل وتحليلها ، هو بدوره الخطوة الأولى في سبيل الحلول الدائمة . وفي العقد القادم ، سيكون للتحرر السياسي

(السيدة أوغاتا)

والتفاوت الاقتصادي في راجح الظن أشد الآثار في تنقلات السكان . ومع أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لم تخوّل ، على وجه التحديد ، سلطة تناول جميع هذه المسائل ، فلا يمكنها ألا تكون مرنة في نهج تناولها .

٣٢ - وذكرت أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد أثبتت مرونتها في فييت نام وألبانيا ، حيث تحولت أسباب مشاكل اللاجئين من الاضطهاد والقمع السياسي إلى المعاناة الاقتصادية . ولذلك ، فإن العمليات في هذين البلدين ، تركزت على تقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية والقانونية ، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى . أما في يوغوسلافيا وشمال العراق ، فقد أعطيت الأولوية للمشردين داخليا والعائدين . وقد انصبت الجهود المبذولة في هذين البلدين في آن معا على تقديم المعونة الإنسانية الفورية وتهيئة ظروف مؤاتية لاعادة التوطين على المدى البعيد .

٣٣ - وقالت إن آليات التصدي لمحنة المشردين داخليا يجب أن تكون عنصرا هاما من العناصر المكونة لاستراتيجية الوقاية . وبالإضافة إلى ذلك ، يجب التوفيق بين مبدأ السيادة الوطنية ومبدأ وصول المساعدات الإنسانية إلى المشردين داخليا ، ويجب ألا يصبح هذا المبدأ عائقا أمام الإجراء الدولي المناسب . وستستفيد المفوضية من خبرتها في مجال التفاوض بشأن الاتفاقات مع جميع الأطراف المعنية ، للتصدي لهذه المشكلة ، وهي من أجلّ التحديات الراهنة والمستقبلة .

٣٤ - وأشارت إلى أن المجتمع الدولي واجهته ، خلال عام ١٩٩١ ، بعض أخطر حالات الطوارئ الإنسانية في العصر الحديث ، وقد استفادت المفوضية من دروس كثيرة إبان اشتراكها في تلك العمليات . فقد كان هنالك دعم قوي لآلية التأهب والاستجابة في حالات الطوارئ المقترحة . ومن ذلك أن الكوارث الواسعة النطاق والمعقدة ، مثل كارثتي الخليج الفارسي والقرن الافريقي ، تقتضي تضافر العمل بما يتجاوز قدرة أية حكومة أو وكالة دولية بمفردها . وبالإضافة إلى وسائل الاستجابة المادية ، يقتضي الأمر تنسيقا وتعاونا فعالين . وينبغي أن يكون من شأن أي آلية للتنسيق أن تسهّل العمل المشترك ، لا أن تضيف طبقة مراقبة بيروقراطية ، وينبغي ألا تتضمن مسؤوليات تنفيذية .

(السيدة أوغاتا)

٣٥ - ومضت تقول إن العودة الطوعية إلى الوطن هي أفضل حل لمشاكل المخيمات وظروفها المزرية . ويجب التركيز على حق المرء في العودة إلى وطنه بقدر تركيزنا على الحق في طلب اللجوء إلى الخارج . وقد حسنت التوقعات الجديدة المستشرفة للسلم في عدة مناطق من العالم من توقع عودة عدد كبير من النازحين إلى الوطن طواعية في ١٩٩٣ . ولكن هذه يجب أن تلازمها جهود تُبذَل لتهيئة ظروف مؤاتية لإعادة دمج العائدين في المجتمع ، بوصفها جزءا من جهود التنمية الوطنية .

٣٦ - وذكرت أن كثيرا من اللاجئين يعودون إلى مناطق لا تزال منكوبة بنزاع . ويجب ، حتى في هذه الظروف ، أن توافق الحكومات المحلية على أن لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دورا إنسانيا غير سياسي ، كما يجب ضمان أمن موظفيها وشركائها التنفيذيين . ومن المشاكل العسيرة في سبيل عودة اللاجئين مشكلة إزالة الالغام ، وهي مشكلة لا تتمتع المفوضية لا بالقدرة السياسية ولا التقنية لمعالجتها .

٣٧ - وأضافت أن وضع استراتيجية تستهدف التوصل إلى حلول مع الاستجابة لحالات الطوارئ هي مهمة باهظة التكاليف ، لكن السنة الجارية قد شهدت احتياجات لم يسبق لها مثيل واستجابة لم يسبق لها نظير . وأعربت عن شكرها البالغ لدعم البلدان المانحة وبلدان الملجأ على السواء .

٣٨ - وأخيرا ، قالت إن مهمة منظمة غير سياسية مثل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، يجب أن تكون الإسهام في السلم والوفاق عن طريق السعي إلى حلول إنسانية دائمة . وفرص اتقاء مشاكل اللاجئين وحل هذه المشاكل لم تكن في يوم من الايام أفضل منها اليوم .

٣٩ - السيد جونا (وكيل الامين العام للمسائل السياسية الخاصة والتعاون الإقليمي وإنهاء الاستعمار ، والوصاية) : قال إن تقرير الامين العام عن المؤتمر الدولي المعني بمحنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الافريقي (A/46/371) قد أُعد استجابة لقرار الجمعية العامة ١٣٧/٤٥ ، الذي ناشد المجتمع الدولي أن يزيد مساعدته المقدمة إلى بلدان الجنوب الافريقي ، وأكد من جديد مواصلة تنفيذ إعلان وخطة عمل أوسلو بشأن محنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الافريقي ، اللذين

(السيد جونا)

اعتمدهما المؤتمر (A/43/717 و Corr.1 و Add.1) . ويركز اعلان أوسلو على المشاكل الانسانية وأسبابها الجذرية في الجنوب الافريقي ، حيث جرى تحديد ما يناهز ٤,٥ ملايين نسمة كلاجئين أو عائدين أو مشردين . ويشير الإعلان إلى أن الحاجة تدعو إلى موارد إضافية لأعمال الغوث العاجلة ، ولا سيما للمشردين داخليا . وأكد الصلة بين المساعدات الغوثية ومساعدات الانعاش والمساعدة الإنمائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي . وأكد أيضا من جديد مبادئ التضامن والمشاركة في الاعباء والمسؤولية العالمية .

٤٠ - وأضاف أن خطة العمل حددت أربعة مجالات بوصفها أفضل من غيرها لاتخاذ اجراءات فعالة ، وهي : التأهب في حالات الطوارئ ، وتقييم الاحتياجات وتوصيلها ، الانعاش والتنمية ، وتعبئة الموارد . ويرد في الوثيقة A/46/371 بيان الإجراءات التي اتخذتها الدول الاعضاء والوكالات العاملة في نطاق منظومة الامم المتحدة استجابة لإعلان وخطة عمل أوسلو .

٤١ - وذكر أن تقرير الامين العام عن تقديم المساعدة إلى اللاجئين في الصومال (A/46/471) ، الذي أُعد استجابة لقرار الجمعية العامة ١٥٤/٤٥ ، يركز على اللاجئين في المناطق الشمالية الغربية من الصومال . وأضاف أن التطورات التي استجدت في الصومال والبلدان المجاورة منذ اتخاذ ذلك القرار قد غيرت من طبيعة اللاجئين وتوزعهم في القرن الافريقي . وعاد كثيرون من اللاجئين إلى بلدان منشئهم كما أن الكثيرين من الصوماليين قد فروا إلى البلدان المجاورة . ونظرا إلى الطبيعة الاقليمية لحركات السكان هذه ، فقد صدر نداء موحّد مشترك بين الوكالات ، وجهه برنامج الطوارئ الخاص للقرن الافريقي بشأن البرامج الموضوعة لجميع تلك البلدان . وقد دعا الامين العام إلى اجتماع خاص للجهات المانحة ، في شهر أيلول/سبتمبر ، بغرض تقديم مساعدة دولية دعما لهذا البرنامج الخاص .

٤٢ - السيد فان در هايدن (هولندا) : تحدث بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، فقال إن ما كان يبدو بمثابة مشكلة أوروبية محدودة في فترة ما بعد الحرب ، عند إنشاء مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين واعتماد الاتفاقية المتعلقة بحالة اللاجئين ، اللذين يعودان إلى ٤٠ سنة مضت ، قد أصبح ظاهرة ذات أبعاد لم يُعرف لها مثيل في السابق . ويتبين من احصاءات مفوضية الامم المتحدة

(السيد فان در هايدن ، هولندا)

لشؤون اللاجئين أن هناك ما يناهز ١٧ مليون لاجئ ، يلتمسون الحماية الدولية خارج بلدهم الاصلي ، وعددا مماثلا من المشردين الذين نزحوا عن منازلهم ، بدون أن يجتازوا حدودا دولية ، وهم لا يتمتعون بانظمة الحماية الجارية . وقد باتت تدفقات اللاجئين وحركات المهاجرين متداخلة بشكل متزايد ، ولكن اكثرية المهاجرين لا يستطيعون المطالبة بمركز اللاجئ بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها الموقع عام ١٩٦٧ ، اللذين لا تزال الدول الاثنتا عشرة تعتبرهما أهم الصكوك التي توفر حماية دولية للاجئين .

٤٣ - وأضاف أنه يجب ايلاء مزيد من الاهتمام لحماية المشردين داخليا وخارجيا ولراحتهم الجسدية ، وكذلك للاسباب الاصلية ، الاجتماعية والاقتصادية للهجرات الكثيفة المتدفقة إلى الخارج ولآثار حركات الهجرة على بلدان المنشأ والبلدان المضيفة . وتغير هيكلية مكتب المفوض السامي مع تغير حجم هذا المكتب إنما يعكسان تغير ابعاد مشكلة اللاجئين . ففي السنة الجارية ، ارتفعت احتياجات ميزانية المكتب إلى مستوى قياسي يناهز ١,٠ مليار دولار ، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى حركات الهجرة الكبيرة لسكان الخليج الفارسي والقرن الافريقي . ويشكل الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه أكبر الجهات المانحة للمكتب ، اذ قدموا ٢٨٣ مليون دولار في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

٤٤ - ومضى يقول إنه بالرغم من هذه النظرة القاتمة ، فهناك بعض الدلائل المشجعة : من ذلك أن معظم اللاجئين العراقيين ، البالغ عددهم ١,٥ مليون نسمة ، قد عادوا إلى منازلهم ، ووقّع المفوض السامي اتفاقا مع حكومة جنوب افريقيا بشأن إعادة المنفيين من جنوب افريقيا إلى وطنهم ، وستبدأ هذه الإعادة في المستقبل القريب ، ومن المقرر أن تُنفذ الخطة الكمبودية للعودة الطوعية إلى الوطن ، ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين هو الوكالة المشرفة المعينة لذلك - بعد توقيع اتفاق سياسي في شهر تشرين الاول/اكتوبر .

٤٥ - وأشار إلى أن الحالة العامة للاجئين ليست مستقرة على حال ، ويجب أن تكون المفوضية قادرة على الاستجابة السريعة للاحداث ، ويجب أن تكون على استعداد لتحديد الخيارات والاولويات ، على ضوء تقييم الاحتياجات الإنسانية . وقد حددت السيدة مفوض

(السيد فان در هايدن ، هولندا)

الامم المتحدة السامي ، في بيانها الاستهلالي الذي ألقته أمام اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والاربعين ، ثلاثة أهداف رئيسية هي : تعزيز ما لدى المفوضية من آليات للاستعداد والاستجابة للطوارئ ؛ وتشجيع العودة الطوعية إلى الوطن ؛ وتحقيق حلول دائمة عن طريق تدابير وقائية .

٤٦ - فمن ناحية الهدف الاول ، زاد عدد حالات الطوارئ بصورة مشهودة في عام ١٩٩١ ، مما أدى إلى خسائر في الارواح ودمار وتشريد جذري شامل لم يسبق لها مثيل ، كما أن العبء الواقع على البلدان المضيفة والمؤسسات الدولية والجهات المانحة يشير إلى ضرورة تعزيز قدرة الامم المتحدة على الاستجابة لحالات الطوارئ . وقدمت الدول الاثنتا عشرة مقترحات في فترة سابقة من الدورة الجارية للجمعية العامة ، تركز على ضرورة وجود اشراف مركزي فعال وتحسين آلية التنسيق ووجود صندوق لحالات الطوارئ يتيح استجابة فورية ، وإعداد كشف للموارد البشرية والمادية المتاحة في اطار الامم المتحدة وفي الدول وفي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية . والدول الاثنتا عشرة ترحّب باقتراح المفوض السامي ، الرامي إلى تعزيز قدرة مكتبها على الاستجابة لحالات الطوارئ وتحسين نوعية مساهمته في استجابة الامم المتحدة على نطاق المنظومة ككل لحالات الطوارئ . وهي تؤكد أهمية التعاون بين الوكالات والتنسيق على صعيد المنظومة ، وتحث المفوض السامي على أن تتيح الوصول إلى المعلومات المتوفرة لديها والمتعلقة بالقدرة على ادارة الطوارئ وأن تضمنها في الكشف المقترح ، بما يحقق تبادلا كاملا للمعلومات ويجنّب الازدواجية .

٤٧ - أما بالنسبة للهدف الثاني ، فقال إن الدول الاثنتي عشرة توافق على أن عام ١٩٩٢ ينبغي أن يكون سنة العودة الطوعية إلى الوطن . ويستدعي ذلك قبول الدول تحمل المسؤولية ، بالسماح للمواطنين بالعودة إلى منازلهم والاستقرار في المجتمع ، وبتقديم مشورة فعالة والاضطلاع بعمليات جيدة التخطيط والتنفيذ . وحيثما تتجاوز البرامج تتجاوز قدرة المفوض السامي وولايتها ويجري تناولها على أساس كل حالة على حدة ، يكون للتعاون مع وكالات التنمية أهمية حاسمة .

٤٨ - وأشار إلى أن الدول الاثنتي عشرة تؤيد جهود مكتب المفوض السامي الرامية إلى ايجاد حلول دائمة ، ولكنها تلاحظ أنه لا يخصص سوى ١٣,٥ في المائة من مجموع نفقات المكتب المعتمدة للمساعدات للعودة الطوعية إلى الوطن ، مقابل ما يقارب ٦٠ في

(السيد فان در هايدن ، هولندا)

المائة يُنفق على الرعاية ومواصلة الفوث . وفي عالم يتغير بسرعة ، يجب ألاّ تفوتنا الفرص بسبب عدم الاستعداد أو الافتقار إلى موارد ، والدول الاثنتا عشرة ترحب بقرار اللجنة التنفيذية القيام باستكشاف عدد كبير من الخيارات لمعالجة تلك المشكلة . أما فيما يتعلق بإحدى المسائل المتصلة بذلك ، وهي مسألة الاشخاص الذين يتبين أنهم غير لاجئين ، ولكنهم رغم ذلك لا يختارون العودة الطوعية إلى الوطن ، فنرى أن استبعاد مقدمي الطلبات المرفوضين هو مسألة تقديرية بالنسبة للدول فرادى ، وفقا لقوانينها الوطنية . والدول الاثنتا عشرة ترحب بجهود المفوضية لمساعدة هؤلاء الاشخاص بالتماس ضمانات من بلدان المنشأ لعودتهم بسلامة وكرامة .

٤٩ - أما فيما يتعلق بتدابير الوقاية ، فقال إن هذه التدابير من شأنها أن تزيل الاسباب الجذرية لنزوح اللاجئين ؛ وفي سبيل ذلك ، لا بد من تفهم سبب فرار الناس من ديارهم . إن تدفقات اللاجئين ، وهي نتيجة انتهاكات حقوق الإنسان والاجتياح الخارجي والمنازعات الداخلية ، تختلف عن تدفقات الهجرة سعيا إلى حياة أفضل . على أن مشكلة الاسباب تتجاوز ولاية المفوض السامي ، لانها تتصل بحل المنازعات وحماية حقوق الإنسان من جهة ، والتنمية الاقتصادية من جهة ثانية ، مع أن المفوضية يمكن أن تعمل كحفّاز أو كنظام انذار مبكر . والدول الاثنتا عشرة ترحب بفكرة اتخاذ اجراءات وقائية من قبل المفوضية والدول فرادى عن طريق التعاون مع هيئات حقوق الإنسان وحملات الإعلام الجماهيري وإنشاء قاعدة بيانات "بلد المنشأ" .

٥٠ - سيادة المونسينيور دوبوي (مراقب عن الكرسي الرسولي) : قال إن مشكلة اللاجئين ، بالرغم من بعض الاحداث المشجعة التي طرأت مؤخرا ، كما حصل في كمبوديا ، هي مشكلة تتعاظم . ونزوح المهاجرين الكثيف هو مصدر قلق مباشر لكثير من الحكومات ، لأنه يقلل من امكانيات إعادة توطين اللاجئين الذين انتظروا سنوات طوالا في بلدان ملجئهم الاول .

٥١ - وأضاف أن الكرسي الرسولي مدرك للقيود التي قد يفرضها تعريف ضيّق للفظة "لاجئ" على خطة عمل عالمية موضوعة لعدد متزايد من المشردين ، لكن المعايير المستند اليها في الوثائق الرسمية لتعريف "اللاجئين" لم تعد تفي بالمراد ، أو تستجيب للحالات المستجدة .

(المونسينيور دوبوي)

٥٢ - ومضى يقول إن قداسة البابا يوحنا - بولس الثاني تحدث عن هجرة البشر ، لا عن خيار حر ، بل من جرّاء ضغط الجوع وظروف هي دون الظروف اللازمة للبشر ، أو للفرار من الاضطهاد بسبب قناعتهم السياسية أو الدينية ؛ وتحدث ممثل مالطة عن "لاجئي الجوع" ؛ فيما ركّز ممثل استراليا على ضرورة مساعدة المشردين فضلا عن اللاجئين . وعلى الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية أن تتضافر جهودها دون تأخير ، التماسا لسبل عادلة كريمة لمعاملة جميع اللاجئين والمشردين ، كما ينبغي مساعدة بلدان النزوح وبلدان اللجوء على ازالة أسباب النزوح ، وتأمين الحقوق الاساسية للوافدين الجدد ، فضلا عن مواطنيها أنفسهم وتهيئة الظروف المؤاتية لإعادة توطين عادلة ، أو للعودة الطوعية إلى الوطن .

٥٣ - وأخيرا قال إن الكرسي الرسولي يقدم ، في كل سنة ، مساهمات رمزية في أنشطة مكتب المفوض السامي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، وهو يقدم أيضا الدعم للمتطوعين من العاملين والوكالات في كل بلد يلتمس فيه اللاجئون والمشردون اللجوء و/أو التوطين . ودعا جميع البلدان إلى مساعدة اللاجئين الفييتناميين ، الذين قالوا إنهم يفضلوا الموت على الخضوع لعودة قسرية إلى الوطن .

٥٤ - السيد دجيمرانغار (تشاد) : قال إنه منذ أن سقط الستار الحديدي لم تعد الدول بحاجة إلى انفاق مبالغ ضخمة على سباق التسلح ، وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما أكبر للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تعانيها أفقر البلدان . فقد تفاقمت آثار الأزمة الاقتصادية الراهنة في تلك البلدان بفعل المنازعات المسلحة والكوارث الطبيعية التي أسفرت عن حركات رئيسية لنزوح اللاجئين والمشردين . وقد اجتازت تشاد سنوات عديدة من الحرب ، وهي تعاني حاليا من الجفاف والفيضانات ووباء الكوليرا ، التي تسببت كلها في آلاف القتلى والمشردين .

٥٥ - وأضاف أن حكومته يساورها شديد القلق ازاء حالة اللاجئين . وعودة الديمقراطية والتعددية السياسية وحكم القانون إلى تشاد قد بعثت ثقة جديدة لدى سكان تشاد المنفيين . وعاد آلاف منهم إلى منازلهم بدون مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . فمنذ بداية عام ١٩٩١ ، عاد ما مجموعه ٨٦٠ ٠٠٠ نسمة إلى تشاد من مخيمات تقع في البلدان المجاورة . وبلاده هي من أفقر البلدان على وجه الارض ، وهي تفتقر

(السيد دجيمرانغار ، تشاد)

إلى الموارد وإلى هيكلية أساسية لتدبير شؤون هؤلاء العائدين . وهناك حاجة فورية إلى المساكن وإعادة التأهيل وبنية هيكلية للرعاية الصحية ، وإلى الادوات الزراعية اللازمة لإعادة دمج المزارعين المشردين في وطنهم ، وإلى سيارات لنقل العائدين إلى مناطقهم الأصلية ولتسليم المواد الغذائية ، وإلى مساعدات تقنية ومالية لإعادة تكوين قطعان الماشية .

٥٦ - وأخيرا قال إن تحقيق الديمقراطية في تشاد لا يمكن أن يُنفّذ تنفيذا كاملا ما لم تذلل تلك العقبات المذكورة . ووفده يجدد نداءه إلى الحكومات ووكالات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدة تنفيذا لبرامج التوطين وإعادة الدمج ، المخصصة للعائدين طوعا وللمشردين .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠